

المعيار

مجلة نصف سنوية متعددة التخصصات، مصنفة "C"

شروط النشر وضوابطه

المعيار مجلة علمية محكمة تنشر البحوث الأكاديمية والدراسات الفكرية والعلمية والأدبية التي لم يسبق نشرها من قبل.

- دورية تصدر مرتين في السنة عن جامعة تيسمسيلت. الجزائر.
- تُقبل البحوث باللغات العربية والفرنسية والانجليزية.
- ضرورة وجود مختصر أو تمهيد للمقال سواء باللغة العربية أو الأجنبية.
- تخضع البحوث والدراسات المقدمة للمجلة للشروط الأكاديمية المتعارف عليها.
- تخضع البحوث للتحكيم من طرف اللجنة العلمية للمجلة.
- تُقدم البحوث والدراسات مكتوبة في ورقة على مقاس (21/29.7) بهامش 1.5 سنتيم عن يمين الصفحة وعن يسارها وهامش 1.5 سنتيم عن أعلى الصفحة وأسفلها.
- تتم الكتابة بخط (Traditional Arabic) حجم (16)، وفي الهامش بالخط نفسه حجم (14).
- تتم كتابة البحوث كاملة أو الفقرات والمصطلحات والكلمات باللغة الأجنبية داخل البحوث المكتوبة باللغة الفرنسية بخط (Times new roman) حجم (12)، وفي الهامش بالخط نفسه حجم (10).
- تكون الهوامش والإحالات في آخر الدراسة ولا يستعمل فيها التهميش الأوتوماتيكي.
- يُقدم البحث في قرص مضغوط ونسخة ورقية مطبوعة.
- لا يقل حجم البحث عن 10 صفحات ولا تتجاوز 15 صفحة.
- الأعمال المقدمة لا تُرَدّ إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر.
- المواد المنشورة تعبر عن آراء أصحابها، والمجلة غير مسؤولة عن آراء وأحكام الكتاب. كما أن ترتيب البحوث يخضع لاعتبارات تقنية وفنية.

المدير المسؤول عن النشر

أ. د. عيساني امحمد.

المعيار

المجلد الثالث عشر العدد 1 جوان 2022

مجلة نصف سنوية متعددة التخصصات

مصنفة " C "

تصدر عن جامعة تيسمسيلت - الجزائر

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير

عن طريق البوابة الإلكترونية www.asjp.cerist.dz

جامعة تيسمسيلت . الجزائر.

الهاتف/الفاكس : 046573188

البريد الإلكتروني: www.cuniv.tissemsilt.dz

EISSN 2602-6376

ISSN 2170-0931

رئيس المجلة:

أ. د. دهم عبد المجيد

المدير المسؤول عن النشر:

أ. د. عيساني المجد

رئيس التحرير:

أ. د. مرسي رشيد.

نائب رئيس التحرير:

أ. د. علاق عبد القادر، د. دهقاني أيوب

سكرتير المجلة:

عرجان نورة

هيئة التحرير:

د. محي الدين محمود عمر د. بن رابع خير الدين، د. بوسيف إسماعيل، أ. د. شريط عابيد، أ. د. روشو خالد، أ. د. سعادية الهواري،

الهيئة العلمية:

من جامعة تيسمسيلت: أ. د. غربي بكاي، أ. د. شريف سعاد، د. يعقوبي قدوية، أ. د. مرسل مسعودة، أ. د. بن علي خلف الله، أ. د. زرايقية محمود، أ. د. دردار البشير، أ. د. فايد محمد، د. بوغاري فاطمة، أ. د. بوزيان أحمد، من جامعة صفاقس، تونس: أ. د. عبد الحميد عبد الواحد، د. بوكري بن عبد الكريم، من جامعة المنصورة، مصر: د. محمد كمال سرحان، من جامعة طرابلس، ليبيا: د. أحمد شرار، من الجامعة الأردنية، الأردن: أ. د. صادق الحايك، من جامعة الجزائر 03، الجزائر: د. فتحي بلغول، من جامعة لمين دباغين، سطيف: أ. د. بوطالي بن جدو، من جامعة وهران: أ. د. مختار حبار، من جامعة سيدي بلعباس: أ. د. محمد بلوحي، من جامعة سعيدة: د. عبد القادر راجي، من جامعة تلمسان: أ. د. محمد عباس، أ. د. عبد الجليل مرتاض، من جامعة تيزي وزو: أ. د. مصطفى درواش، من جامعة مستغانم: د. منصور بن لكل، من جامعة زيان عاشور، الجلفة: د. حري سليم، من جامعة حسية بن بوعلوي، شلف: أ. د. حفصاوي بن يوسف، أ. د. موسى فريد، أ. د. بوراس محمد، أ. د. علاق عبد القادر، أ. د. روشو خالد، أ. د. مرسي مشري، أ. د. لعروسي أحمد، د. قزان مصطفى، أ. د. محمدي قادة، د. عيسى إسماعيل، د. ضوفي حمزة، د. كروش نور الدين، د. بوكريد عبد القادر، د. عادل رضوان، من جامعة ابن خلدون تيارت: أ. د. عليان بوزيان، أ. د. فثاك علي، أ. د. بومساحة الشيخ، أ. د. بن داود إبراهيم، أ. د. شريط عابيد.

UNIVERSITE PAUL SABATIER TOULOUZE 03. FRANCE: CRISTINE Mensson. UNIVERSITE PAUL SABATIER TOULOUZE 03. FRANCE: CRISTINE Mensson.

كلمة مدير النشر

أيها القارئ الكريم:

يسرّ أسرة مجلة "المعيار المصنفة (C)" التي تصدر عن جامعة أحمد بن يحيى النشرية بتيسيسيلت أن تقدّم إليك العدد الأول من المجلد الثالث عشر وهي إحدى قنوات الجامعة العلمية، وقد اكتسبت مجلّتنا قيمتها العلمية ومكانتها الأكاديمية بما تتّسم به من مواصفات علمية وكذلك بفضل مجالاتها البحثية المتنوعة.

- تضمّ لجنتها العلمية أسماءً لها وزنها العلمي في الوسط الجامعي، من داخل وخارج الوطن.
 - تنوّع اختصاصات أعضاء لجنة القراءة، إذ تراوحت بين الأدب، والعلوم الإنسانية والاجتماعية، والحقوق والعلوم السياسية، والاقتصاد، والنشاطات الرياضية والبدنية، واللغات.
 - تنوّع تخصّصات أبحاث العدد إذ جاءت موزّعة بين اللغة والأدب والنقد، والعلوم الإنسانية، والحقوق والعلوم السياسية، والاقتصاد، والنشاطات الرياضية والبدنية، واللغات.
 - تمنح المجلة فسحة للمقالات المترجمة، وللأبحاث الأجنبية (الفرنسية والإنجليزية).
- وتجدّد أسرة المجلة دعوتها لكلّ الباحثين بالالتفاف حول هذا المنبر الأكاديمي بمساهماتهم العلمية، ولهم منّا كل التقدير والعرفان.

المدير المسؤول عن النشر

أ. د. عيساني المحمّد

فهرس الموضوعات

20-09	Ethnic Borders and Identity Politicization in Algeria شيخاوي أحمد، جامعة سعيدة (الجزائر).
35 -21	التنمر الوظيفي في القطاع الصحي ملال خديجة، ملال صافية، مدوري وردة، مخبر البحث في علم النفس وعلوم التربية- جامعة وهران2 (الجزائر)
45-36	الأدب النسوي الجزائري: اضطراب المصطلح وفاعلية الحضور قردان الميلود ، جامعة تيسمسيلت (الجزائر).
63-46	المورد البشري وتحديات التغيير التنظيمي مصطفى حاج الله، عبد الفادر جراد ، جامعة يحي فارس المدية (الجزائر).
77-64	أهمية تطوير الشراكة الاقتصادية الجزائرية التركية لبناء تكامل إقليمي سلطاني محمد رضا، جامعة تيسمسيلت (الجزائر).
100-78	سبل ترقية الاستثمار السياحي الوطني زلاطو نعيمة، .سدواي نورة، حداشي حكيم، جامعة تيسمسيلت، المركز الجامعي البيض، جامعة تيارت (الجزائر).
117-101	نظرة محمد العربي زبيري لواقع المدرسة التاريخية في الجزائر من خلال المصادر المطبوعة والالكترونية. سعيد جلاوي، جامعة البويرة (الجزائر).
139-118	دراسة تنميطية لعينة من المصاييح المكتشفة بالموقع الأثري ملاكو (ولاية بجاية) دموش سميرة ، معهد الآثار، جامعة الجزائر 2 (الجزائر).
147-140	ذاكرة الصحراء: حوار بين السردى والتاريخى من خلال "رواية تفاحة الصحراء" لمحمد العشرى. بلقاسم بعزیز، عمر بن دحمان. جامعة، تيزي وزو، (الجزائر).
160-148	الطلاق العاطفي قراءة في الأسباب والمظاهر وطرق التدخل بوشريط نورية، جامعة تيارت (الجزائر).
189-161	منظور الزمن وتأثيره على تبني استراتيجية مواجهة الضغوط النفسية في ظل وباء كورونا دراسة مقارنة بين طالبات الجامعة المصاب أحد آبائهن بكوفيد 19 وغير المصابين به عيسى رمانة، خالد بن عيسى، جامعة الوادي، جامعة تلمسان (الجزائر).
199-190	Literature reviews in sociological research Toual Abdelaziz, University of Djelfa, Algeria ,Toumi Belkacem ,Kheiri Nouh
217-200	تأثير الضغوط النفسية على أداء التلاميذ المتفوقين رياضيا أثناء عملية الإنتقاء في الرياضة المدرسية من وجهة نظر أساتذة التربية البدنية والرياضية في التعليم الثانوي. سي العربي شارف، مخبر القياس والتقويم، جامعة تيسمسيلت (الجزائر).
238-218	تباين السلوك الإنجابي بين المناطق الجغرافية في الجزائر من خلال قاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي السادس متعدد المؤشرات. شهرزاد طويل، جامعة تلمسان (الجزائر).
253-239	المورد البشري وفعالية المنظمة زروق علي، عبد الستار السحباني، جامعة تونس العاصمة (تونس).
270-254	توظيف مؤشرات تصنيف ويبومتر كس في تحسين ترتيب الجامعات

496-480	المرافق الترفيهية والترفيهية في ولاية جيجل بين الواقع والمأمول. مدينة العوامة أنموذجا. عمر بوسكرة ، سليمة عبد السلام، سليمة بوخييط ، جامعة المسيلة (الجزائر)
510-497	آفاق الانتقال والتحول الديمقراطي في تونس بعد 2010. نش حمزة ، جامعة تيسمسيلت (الجزائر)
525-511	آفاق الانتقال والتحول الديمقراطي في تونس بعد 2010. نش حمزة ، جامعة تيسمسيلت (الجزائر)
540 - 526	بنية الفكر الاستشراقي في روايات أمين معلوف "رحلة بالداसार نموذجاً": إبراهيم بوخالفة، المركز الجامعي – تيبازة
551 -541	La professionnalisation du métier d'enseignant the professionalization of the teaching profession Hammoudi nabil, universite badji mokhtar.. Annaba, boudechiche nawal université chadli bendjedid. El-tarf.
568/ 552	قراءة في اتفاقية تريبس (TRIPS) ربيحي امحمد ، جامعة تيسمسيلت، لعروسي أحمد، جامعة تيارت
591 -569	Le potentiel touristique en Algérie entre la réalité et les attentes Tourism potential in Algeria between reality and expectations c-u Université Ali lounici, Blida 02, Khelifi amina Nadia rouchou, morseli abdellah tipaza.
601 - 592	بناء الحدث في رواية "دمية النار" لبشير مفتي شريط جميلة، جامعة، تيسمسيلت
615 - 602	عتبات الشواهد النصية عند إبراهيمي معلمة للارتقاء فوزية عزوز، المركز الجامعي مغنية
630- 616	الأسواق في فترة مابعد تخفيف قيود التباعد الاجتماعي في الجزائر- دراسة أنثروبولوجية بالسوق الاسبوعي لوادي أرهيو ميداني قدور، المركز الوطني للبحوث في عصور ما قبل التاريخ، علم الإنسان والتاريخ CNRPAH
644 - 631	عمارة المساجد في المغرب الأوسط بين القرنين 2-3 هـ / 8-10 م مزردى فاتح، جامعة البليدة 2
663 - 645	تقويم محتوى التعبير الشفوي وفق المقاربة النصية- دراسة ميدانية- الثالثة ثانوي أنموذجا شامي مليكة، جامعة، وهران 01، عبد الكريم بكري، جامعة، وهران 01
678 - 664	الدور التربوي للأسرة الجزائرية في تحقيق الأمن المجتمعي على ضوء تحديات العولمة الثقافية أمينة زرداني، جامعة سطيف 2، رضا شوادرة، جامعة سطيف 2
689 - 679	ظاهرة الاغتراب في الشعر الجاهلي بولعشار مرسل، جامعة تيسمسيلت، بوشيبة حبيب، جامعة غليزان
704 - 690	الحاجات النفسية لدى الطالب الجامعي في ضوء نظرية التقرير الذاتي قسم العلوم الاجتماعية جامعة أم البواقي هبازة مروي، جامعة سطيف 2، بوصلب عبد الحكيم جامعة سطيف 2
730 - 705	بطاقة الأداء المتوازن كآلية لتقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية - دراسة ميدانية لمؤسسة صوفاكت

	(تكسالج) للأغطية النسيجية بتيسمسيلت ربحي فاطمة، جامعة خميس مليانة، زيني فريدة، جامعة خميس مليانة
744 - 731	الخطاب الديني الإسلامي والحدائث بين التصادم والتوافق عمر داود، جامعة - تيارت
758 - 745	ثنائية اللغة والهوية في أدب المنفى بن بغداد أحمد، جامعة، تيسمسيلت
774 - 759	قراءة التراث لدى المفكرين العرب من منظور حدائي ناجي نادية، جامعة تيسمسيلت
794 - 775	واقع الهجرة غير شرعية في الجزائر 2010-2018 جمال بن مرار، جامعة خميس مليانة
806 - 795	البيئة الرقمية: النظريات الإعلامية والميديا الجديدة بن راشد رشيد، جامعة وهران2، بلحاج حسنية، جامعة وهران2
821 - 807	الخرافات نصوص أدبية عابرة للغات والآداب فتح الله محمد، جامعة تيسمسيلت
835 - 822	الخطاب الروائي المعاصر الرؤيا والتحول يعقوبي قادية، جامعة تيسمسيلت
856 - 836	إدارة التوافق السياسي وبيئة التحول الديمقراطي في تونس: 2011-2017 لرقت الحسين، جامعة المسيلة، بلعباس عبد الحميد، جامعة المسيلة
871 - 857	الصحة النفسية وسبل تحقيقها من منظور علم النفس الايجابي في ظل جائحة كورونا بلخير فايزة، جامعة غليزان
888 - 872	علاقة المضامين الإعلامية بالتنشئة الاجتماعية الأسرية بتقة ليلى، جامعة المسيلة
910 - 889	الأستاذ الجامعي: قراءة في العلاقة بين الأدوار الحديثة في ظل معايير جودة التعليم العالي ومعوقات تحقيقها بوغراف حنان، جامعة الطارف
929 - 911	اللامركزية المحلية ودورها في ارساء الحكم الراشد بالجزائر لوعيل رفيق، جامعة الجزائر3
953 - 930	النقد الثقافي وآليات القراءة والتأويل بوسكين مجاهد، جامعة معسكر
977- 954	مساهمة الابتكارات البيئية في تغيير اتجاهات المستهلكين: شركة فورد أنموذجا العبادي فاطمة، جامعة المدية، كشيدة حبيبة، جامعة المدية
991 - 978	الداعية الجزائرية المؤثرة في مجال خدمة القرآن الكريم عبر شبكات التواصل الاجتماعي (الفيسبوك) دراسة تحليلية لصفحة المقرنة راضية هلال زكية منزل غرابية، جامعة قسنطينة، أحلام بوساحة، جامعة قسنطينة
1009 - 992	دراسة مقارنة بين الجري المتقطع (15/15) والألعاب المصغرة 4 ضد 4 على السرعة الهوائية القصوى لدى لاعبي كرة القدم أقل من 21 سنة

	قرومي الحسين، جامعة تيسمسيلت، واضح أحمد الأمين، جامعة تيسمسيلت، خروبي محمد فيصل، جامعة تيسمسيلت
1026 - 1010	مقاربة سوسيولوجية للكتابات الحائطية- دراسة ميدانية لعينة من شباب منطقة بومرداس- زعاف خالد، جامعة البويرة، حيتامة العيد، جامعة جيجل
1045 - 1027	جريمة ترك الأسرة من منظور قانون العقوبات الجزائري والفقهاء الإسلامي ليلي إبراهيم العدواني، جامعة المسيلة
1058 - 1046	التراث المعماري الحي في الجزائر وسُبل تثمينه وحمايته -خزان حديقة بارال سابقا بسطيف دراسة حالة- صالح الدين بلقيدوم، جامعة الجزائر 2، محمد المصطفى فيلاح، جامعة الجزائر 2
1075 - 1059	دور تقييم السياسة العامة في تجسيد الحكم الرشيد في الجزائر حمادي مصطفى، جامعة تيزي وزو، عمروش عبد الوهاب، جامعة بومرداس
1090 - 1076	مشكلات تلقي النحو العربي عند الناشئة متوسطة أحمد رضا حوحو (بسكرة) أنموذجا فوزية دندوقة، جامعة بسكرة، فطومة لحماضي، جامعة سوق أهراس، شهيرة زرناجي جامعة بسكرة

آفاق الانتقال والتحول الديمقراطي في تونس بعد 2010

Prospects for transition and democratic transition in Tunisia after 2010

نش حمزة *

جامعة تيسمسيلت (الجزائر)

hamzaneche@hotmail.fr

المعلومات المقال	الملخص:
تاريخ القبول: 21-04-2022 الكلمات المفتاحية: ✓ التحول الديمقراطي. ✓ تونس ✓ آفاق	يحاول الباحث خلال هذه الدراسة الوقوف عند آفاق التحول الديمقراطي في تونس بعد 2010 بناء على ما شهدته المشهد السياسي التونسي بعد سقوط نظام بن علي، ذلك أنه واجه عدة إحراجات طوال المرحلة الانتقالية، وتعرض للعديد من الضغوطات والصعوبات الاجتماعية والاقتصادية، وكذلك التنازلات سواء بين الحكام الجدد أنفسهم أو بينهم وبين النظام القديم. ونظرا لأهمية موضوع الثورة في تونس وسقوط نظام بن علي سنحاول في هذه الورقة التطرق إلى آفاق الانتقال والتحول الديمقراطي في تونس بعد 2010 من خلال التركيز على مقومات الانتقال المنشود لبناء مؤسسات سياسية قائمة على الشرعية .
Article info	Abstract :
<i>Accepted</i> 2022-04-21 Keywords: ✓ Democratic transition. ✓ Tunisia ✓ Prospects	During this study, the researcher tries to stand at the prospects for democratic transformation in Tunisia after 2010 based on what the Tunisian political scene witnessed after the fall of the Ben Ali regime, as it faced several embarrassments throughout the transitional period, and was subjected to many pressures and social and economic difficulties, as well as concessions, both between the new rulers themselves Or between them and the old regime, and given the importance of the issue of the revolution in Tunisia and the fall of the Ben Ali regime, we will try in this paper to address the prospects for transition and democratic transformation in Tunisia after 2010 by focusing on the elements of the desired transition to build political institutions based on legitimacy.

* المؤلف المرسل

. مقدمة:

من المؤكد أن تونس قد مثلت مهد ثورات الربيع العربي، والنموذج الذي احتذت به العديد من الدول العربية بعد نجاح ثورة الياسمين في إنهاء نظام زين العابدين بن علي الذي حكم البلاد لفترة طويلة، بعدما استشرى فيها الفساد، وقبضت الحريات وتدهور الوضع الاقتصادي وهو ما كان السبب الرئيسي في قيام الثورة.

ولكن على الرغم من انتخاب المجلس الوطني التأسيسي الذي عهدت إليه إدارة المرحلة الانتقالية في تونس بعد سقوط نظام بن علي، فقد عانت كثيرا من المشاكل، والتي من بينها سعي أطراف إلى تحويل معركة البناء في المرحلة الانتقالية إلى معركة صراع هوياتي وتناحر داخلي، والذي بدوره يعطل مسيرة التحول الديمقراطي لأنها ترى فيه تهديدا لمصالحها وإيدانا بإمكانية مساءلتها ومحاسبتها، لذا فهي تجد في تغذية الأزمات ضرورة، وهو ما شكل تحديات واجهتها المرحلة الانتقالية.

وبالمقارنة مع المسارات الانتقالية التي سلكتها بقية بلدان الربيع العربي، تبدو تونس وكأنها قطعت الأشواط الأكثر تعقيدا وأنها في طريقها إلى تحقيق سبق عربي في ترسيخ قواعد النظام الديمقراطي، كما سبقت في تفجير أولى ثورات الربيع العربي، والصمود أمام عوامل الردة والانتكاس والسعي إلى نشر ثقافة الديمقراطية لدى مختلف شرائح المجتمع وفئاته.

انطلاقا مما سبق نصل إلى إبراز معالم إشكالية دراستنا التي نحاول تناوّلها وفق سياق تحليلي استشرافي من خلال الإجابة على السؤال المركزي التالي:

هل استطاعت الثورة وتحولاتها في تونس بعد 2010 تحقيق ما طرحته من تصورات وأهداف للتغيير السياسي لأجل الانتقال والتحول الديمقراطي المنشود؟

لمعالجة وتحليل هذه الإشكالية والوصول إلى تحليل علمي واستدلال منطقي، يمكن بلورة إطار نظري وفكري من خلال طرح ومحاولة الإجابة في مضمون الدراسة على التساؤل الفرعي التالي:

ما هي آفاق التجربة التونسية في التأسيس لنظام سياسي ديمقراطي؟

الفرضيات

بناء على التساؤل الرئيسي والأسئلة الواردة في الإشكالية، انتهينا إلى صياغة فرضيات تفسيرية شاملة لعناصر موضوع الدراسة وجزئياته على النحو التالي:

الفرضية الرئيسية:

لم تتوفر لتونس السياقات والأسباب التي يمكن أن تساهم في بناء مؤسسات وشرعيات جديدة بهدف الخروج من حالة الاستعصاء الديمقراطي، فيما يمكن أن تشكل تونس حالة استثناء في المنطقة العربية فإن هنالك علاقة ايجابية بين الفرص التي توفرت للثورة التونسية وبين إمكانية نجاح التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي ولو جزئياً

الفرضية الجزئية:

- هنالك عوامل مهمة تخدم التجربة التونسية الوليدة وهي عامل الوقت، وسلامة الخطوات والإجراءات الانتقالية للتأسيس لنظام سياسي ديمقراطي مستقبلاً.

الإطار المنهجي:

إن المنهجية هي العلم الذي يبحث في الطرق التي يستخدمها الباحثون لدراسة المشكلة والوصول إلى الحقيقة، وعلى اعتبار أن الفصل بين المناهج العلمية غير ممكن في البحث العلمي، لأن جميع المناهج خطوات مختلفة في منهج واحد، ارتأينا الاعتماد على عدة مناهج نعتقد أنها سوف تساهم بإيصالنا إلى درجة الدقة، ومن ثمة إلى دراسة موضوعية لذا اعتمدنا على المناهج التالية: المنهج التاريخي / المنهج التحليلي الوصفي / منهج دراسة حالة.

أولاً: على صعيد المؤسسات

يمثل البعد المؤسسي أساساً تأسيس عدد من المؤسسات التي تمكن الأفراد من المشاركة في السلطة على نحو ديمقراطي مثل السماح بنظام تعدد الأحزاب، وبقيام انتخابات تنافسية حقيقية، وتعد المؤسسة في نفس السياق المعنى المشترك لمجموعة الإجراءات الخاصة بالتنمية السياسية، بغية تطوير النظام السياسي المبني على المؤسسات المستمرة (إيمان أحمد عبد الحليم ديسمبر 2012، والملائمة للمجتمع.

ولذلك كان من الضروري على النظام السياسي التونسي بناء مؤسساته بشكل متدرج وعبر انتخابات تنامت مصداقيتها من عملية لأخرى حتى تنال ثقة المواطن في استعادة الأمل الضائع عبر اتساعها لكل القوى الاجتماعية النشطة في البلاد واستجابتها لطموحات الشعب التونسي خاصة مؤسسة الرئاسة محور إدارة شؤون النظام السياسي.

1- الخيار الديمقراطي وتداول السلطة:

إن الثورة التونسية القائمة على خلفية عوامل الفقر والاضطهاد والتهميش ومصادرة الحريات الشخصية والعامّة، سيبقى رهاقها على المستقبل واضحاً وحاسماً وفاعلاً في ظل مجتمع يشهد عملية تغيير جذري في الوعي والقيم أمام عملية تثوير حقيقية لكل القطاعات، وعبر كل المستويات، لم تستطع آلات القمع والبطش والاستبداد الحيلولة دون تناميها وتصاعدها.

لقد أظهرت الثورة في تونس أهمية الحاجة للتغيير الحقيقي الجذري وليس لمطالب جزئية إصلاحية لا تؤثر في منظومة الفساد والاستبداد والحكم القمعي، كما أثبتت إرادة الملايين وصمودها وثباتها وإبداعها في مجال التغيير الثوري، بعد سنوات من اندلاع الثورة في مواجهة كل التحديات التي أمامها، أن ما كان يوصف بالصعب أو المستحيل ليس إلا مجرد تحديات يمكن تحطيمها بالإرادة والعزيمة، فالثورة في تونس ما قامت إلا للتخلص من الواقع المرير لتونس، وما يعمل إلا على تجاوز كل المعوقات والتحديات حتى يتحقق النموذج الديمقراطي المنشود.

تتسم عملية التحول الديمقراطي بأنها عملية معقدة نتاج تفاعل جوانب مختلفة سياسية واجتماعية وثقافية تؤدي إلى تحولات في الأبنية والأهداف والعمليات بالإضافة إلى أنها عملية تتسم بعدم التأكد وتتضمن مخاطر الارتداد والعودة مرة أخرى إلى النظام السلطوي جنبا إلى جنب مع مؤسسات النظام الديمقراطي الجديد. (إيمان، ديسمبر 2012)

إن الانتقال إلى الديمقراطية بصفة عامة تأخذ أسلوبيين في الانتقال، وهو الأمر الذي ينطبق على تونس كنموذج لهذا الانتقال، فهناك أسلوب التدرج الذي يسمح من خلاله للقوى الديمقراطية في المجتمع بناء مؤسسات دستورية قائمة على التمثيل الشرعي، وإما انتهاج أسلوب غير أسلوب التدرج مثل ما حدث في تونس من خلال إجبار الحاكم على التنازل عن طريق الضغط من أجل إزاحته.

يستمد الخيار الديمقراطي شرعيته من الشعب والمشاركة الشعبية الذي يضمن في النهاية الحريات الأساسية والحقوق السياسية والمدنية ويعمل على تشجيع المواطنين على أخذ دور فعال وحيوي في الحياة العامة، ويفتح فرص التأثير وتعميق العلاقة بين الرأي العام والدولة، وبناء المؤسسات (علي، كتاب دراسات pdf2011 متوفر على الأنترنت)

كما أن حركة النهضة أصبحت نموذجا للحركات الإسلامية في العالم العربي، ومن خلال ما أنجزته الحركة في المرحلة الانتقالية ومساهمتها الواقعية في هندستها للمرحلة الانتقالية وتجاوز عقباتها الكبرى، من خلال اعتمادها الحوار الوطني سبيلا إلى معالجة القضايا المستعصية والوصول بالخلافات إلى حلول تقوم على الوفاق (علي، كتاب دراسات pdf2011 متوفر على الأنترنت)

فقد قدمت مقاربة واقعية وإيجابية للممارسة السياسية بالنسبة للحركات الإسلامية في إطار قواعد اللعبة الديمقراطية والدولة المدنية والشراكة الاجتماعية مع مختلف مكونات المجتمع والطبقات السياسية والثقافية في البلد لتأخذ مثالا عن قرار حزب النهضة الإسلامي من خلال قبولها بشكل ائتلاف حاكم بين حزبين علمانيين إلى جانب تقديم تنازلات خلال عملية صياغة الدستور بإدراج الشريعة في الدستور.

من الواضح أن القوى الرسمية في المجتمع التونسي توفرت لديها الكثير من المقومات الأساسية قبل تجربة الربيع العربي، وساعدت هذه المقومات كثيرا على نضج المجتمع التونسي وتطور الثقافة المدنية ونمو الوعي السياسي وسط شرائح المجتمع في ظل

نمو إيجابي لتنظيمات المجتمع المدني وقوى النقابات العمالية وتكتلها واستماتتها في الدفاع عن مطالب واحتجاجات شرائح العمال التونسيين، دون أن ننسى فعاليات التنظيمات النسوية والدور السياسي والاجتماعي الذي لعبته المرأة في المجتمع التونسي. إذ قدمت الإضافات اللازمة لبناء مجتمع قوي متماسك، ومن خلال القراءة المتمعة لأول انتخابات جرت في تونس بعد سقوط نظام بن علي لبناء مؤسسات الدولة المدنية للخروج من المرحلة الانتقالية تقدم لنا الدلائل الكبرى لنضج الصحو المدنية في تونس وبلوغها مرحلة الوعي الحداثي والثقافة السياسية المكتملة، (باقر، ط.4، 2004)

المستندة إلى مقومات الرزانة الاجتماعية بالواقعية السياسية ورشادة السلوك السياسي والانتخابي، وتجدد الإشارة إلى أن تونس تمثل تجربة هامة في أدبيات التحول الديمقراطي، ويلتفت إليها باعتبارها جمعت الكثير من العناصر والمحددات في تجربة تحول ديمقراطي غير فاشلة بعد ثورة مفاجئة في المنطقة، ويمكن حصر عوامل النجاح الشعبي في محددات، وهي:

* **الفاعلون السياسيون:** أو النخب السياسية التي توفرت لهم إرادة النجاح في إحداث عملية التحول العسيرة.

* **البحث عن المواءمة** ما هو إنجاز اقتصادي وسياسي رغم تعثر التنمية بسبب المعارك الأيديولوجية إذ لا بد للإنجاز السياسي من إنجاز اقتصادي، والديمقراطية السياسية لا معنى لها دون ديمقراطية اجتماعية تعبر عنها وتترجمها.

* **المساعدات الخارجية الدولية لإنجاح التجربة،** فالدور الخارجي والإقليمي لم يكن في عموم معاديا للثورة التونسية لاسيما من دول الجوار إذ أن الجانب الجزائري قد دعم التجربة الديمقراطية في تونس، ورغبته في أن تظل تونس عنصر استقرار في المغرب العربي مانعا لفوضى الجماعات الجهادية التي تترك المنطقة

إن مسارات التحول الديمقراطي في تونس تبقى رهنية لمدى نضج إستراتيجية الفاعلين وتفاعلاتها، كما أنها مرتبطة أيضا بنجاح مسار الإصلاح السياسي والدستوري الممزوج بالعدالة الاجتماعية، وإعادة توزيع الثروة والسلطة، وحرصهم على أهداف الثورة التونسية كما أن مسار الثورة يمثل فرصة لإعادة تقييم نظرية التنمية من خلال طرح أسئلة جوهرية تعبر عن تطلعات الشعب حول نموذج التنمية الاقتصادية الأفضل لتونس، وكذا تحديد النمو الاقتصادي الأنسب لتونس. (سيف الدين، موقع الأهرام

تاريخ التصفح 2022-01-15

وعليه يرى الباحث أن عملية التحول الديمقراطي في تونس تتطلب بنية اجتماعية ترفض ممارسة العنف وتكون قائمة على دولة الحق والقانون، ذات مؤسسات سياسية واجتماعية قوية تحترم إرادة الناخبين من خلال تكريس التعددية السياسية، ومبدأ التداول السلمي على السلطة (شهرزاد، 2014-2015)

والذي يحمل في معناه تلك العملية التي تسمح للشيء بحلول بديل محله، ويجعل الشخص يعقب نظيره في المسؤولية والإرادة والقيادة.

وحتى يتسنى لتونس تبني الخيار الديمقراطي لابد لها من ترسيخ الهياكل والأوضاع المؤدية إلى تحول هيكلي، وذلك من خلال:

- القضاء على النظام التسلسلي.

- النضج الديمقراطي والتي تسعى الدولة من خلاله إلى تحسين الأداء الديمقراطي بالرفع من كفاءات وقدرة المواطنين على المشاركة السياسية وتحقيق الرفاهية الاجتماعية لمواطنيها.

- الاعتراف بالتعدد من خلال منح حق تشكيل أحزاب سياسية، وكذا حق المشاركة السياسية من خلال تكريس مبدأ التداول السلمي على السلطة.

- نزاهة الانتخابات: تعتبر الانتخابات أهم وسيلة من وسائل السيطرة على نظام الحكم. إذ أنه من خلالها يعطي مشروعية للقرارات التي يصدرها وعليه فإن الانتخابات تعتبر صمام أمان لضمان النخبة الحاكمة في النظم الديمقراطية، ووسيلة للتعبير عن سيادة الحكم.

2- إقرار الشرعية الديمقراطية الدستورية من خلال تبني الإصلاحات:

يقصد بالأسس الدستورية للإصلاح، القواعد الدستورية التي اكتسبت بمقتضاها الأحزاب السياسية شرعية الإعلان عن كيائها، وحققها في ممارسة نشاطها السياسي بتنظيم أعضائها وتثليلهم سياسيا، وتبني تحقيق مطالبهم، وحققها في التنافس للوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها، أو التأثير في سلوكها باعتبار أن الدستور أسمى القوانين التي يقوم عليها نظام الدولة القانونية الحديث.

قد تكون أزمة الشرعية في أساسها مشكلة دستورية ومؤسسية، ومن ثمة يمكن لأزمة الشرعية أن تلحق إما بالمؤسسات السياسية، أو بشاغليها الأدوار في هذه المؤسسات أو السياسات التي يضعونها، غير أنها تبلغ ذروتها عندما يرفض الناس تقبل المؤسسات الرسمية وهو ما ينطبق على حالة تونس وجل الدول العربية التي تطرح إشكالية الشرعية المتمثلة في إثارة مجموعة من الأسئلة الجوهرية حول الدور الصحيح للسلطة المركزية وأهدافها وطبيعة العلاقة بينها وبين السلطات والجماعات المحلية. (خميس ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 2003)

ليس هناك شك في الإصلاحات السياسية والدستورية التي عرفتها تونس منذ نهاية 2010 إلى غاية 2014، وما جاءت به المرحلة الانتقالية، قد مهدت للتغيير في طبيعة النظام السياسي التونسي، وما يقوم عليه من شرعية بتوفير الوسيلة الأساسية المتمثلة في الدعم الشعبي للاتجاه الإصلاحي مثلما جاءت الثورة تعبيرا عن فصل للعلاقة بين المواطن والسلطة، والقائمة سابقا على رفض أي معارضة للسلطة والدولة القائمة على وحدة الإيديولوجية والعمل لغرض إقامة مجتمع مدني يشارك فيه جميع المواطنين في اتخاذ القرار السياسي.

لا يمكن عد السياسة الإصلاحية التي شهدتها تونس بعد سقوط نظام بن علي، وما رافقتها من أحداث أنها قد أرست دعائم لديمقراطية بصيغها النهائية، إذ يصعب القول حتى الآن تحقيق مكتسبات ثابتة بهذا الشأن مما يدفع إلى الاعتقاد بأن ما يجري في تونس يعد بداية للبحث عن نوع جديد من الشرعية التي يقوم عليها النظام السياسي التونسي، وعلى هذا الأساس فإن مستقبل الشرعية في النظام السياسي التونسي يرتبط ويعتمد على موضوعية الديمقراطية التي هي الأساس التي تستند إليها فكرة الشرعية:

● **الشرعية وبناء المجتمع السياسي:** إن السؤال الذي يواجها ونحن نبحث في مستقبل الشرعية في تونس هو: هل يمكن تحويل العلاقة بين الدولة ومواطنيها من علاقة مبنية على الإقصاء والتهميش إلى علاقة مبنية على العدل في التوزيع والرضا الشعبي.

● **الشرعية وفاعلية النظام السياسي :** لكي يتجنب النظام السياسي التونسي ما يقوض استقراره وكيانه، لابد من وجود عنصر يصونه ويحافظ على بقائه وتطوره، وهو عنصر الشرعية، فشرعية أي نظام سياسي لكي يتحقق لا بد للنظام من أن يحصل على مستوى معين من الرضا والقبول المجتمعي، ويتوقف تحقيق هذا المستوى على قدرة النظام وفاعلية المواجهة ومعالجة القضايا والمشاكل الداخلية والخارجية التي تتعرض لها، كالتنمية وضمان الوحدة الوطنية، والعدالة الاجتماعية والمشاركة السياسية، وتأكيد الحريات والحقوق السياسية والاجتماعية، وتجنب كل ما يهدد أمنه السياسي والاجتماعي .

ولتأكيد كل ما سبق ذكره يرى الباحث أن تجسيد الشرعية السياسية في تونس تكون عن طريق القيام بإصلاحات دستورية قانونية، التي تكفل بصفة فعالة ومحترمة مبدأ هام من المبادئ التي تقوم عليها الديمقراطية الحقة، ألا وهو التداول السلمي على السلطة ، ومبدأ الفصل بين السلطات وخلق توازن بينهم خاصة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية ، وتحديد المهام والصلاحيات لكل السلطات بما يمكنهم من تجسيد حقيقي للإرادة العامة غير أن تحقيق هذه الأهداف لا يمكن أن تتجسد على أرض الواقع إلا إذا كانت هناك انتخابات حرة ونزيهة تعبر بشكل حقيقي على أوزان القوة السياسية المختلفة.

3- إقامة تعاقد سياسي بين السلطة والمعارضة:

من المعلوم أنه لا يمكن انجاز انتقال سياسي نحو انتقال ديمقراطي شفاف قائم على المبادئ الديمقراطية إلا من خلال الاتفاق على مختلف حلقاته المرحلية بكل شفافية بعيدا على كل أشكال التحايل التي تزيد الوضع تعقيدا، وهذا ما يفرض على القيادة الجديدة فرض اهتمامات على النشاط السياسي من خلال إحالتهم على ثقافة البناء وإصلاح الدولة ومصادقية التمثيل في المؤسسات.

إن الانتقال من الحكم غير ديمقراطي إلى الحكم الديمقراطي يفترض إما أن يتولى الحكام أنفسهم القيام بعملية الانتقال وهو ما لم يحدث في تونس كمثال، وإنما إجبارهم بوسيلة من الوسائل على التنازل، وهذا يتطلب وجود قوى ديمقراطية فاعلة في المجتمع قادرة على فرض الديمقراطية في الدولة وقادرة على الحفاظ عليها والحيلولة دون قيام نوع آخر من الحكم اللاديمقراطي. (محمد، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994)

وفي ضوء ما تقدم، ومن أجل تحقيق شرعية الدولة في تونس بعد المرحلة الانتقالية لا بد من وجود ما يلي:

* **عقد هدنة سياسية:** ويكون ذلك بين السلطة والمعارضة لأن ممارسة العنف بكل أشكاله قد يعرضها للإهناك والاستنزاف، فهو من عمق من شرح شرعية السلطة في وجه مواطنيها، وأمام هذا الاختيار تظهر الحاجة من خلال إقرار هدنة سياسية بين القوى السياسية المتناحرة، إلى هدنة دائمة ومستقرة، وقد يبدو للبعض أنها تنازل من قبل المعارضة، والشعب والسلطة، واعتراف بشرعية الأمر الواقع، ولكن هذه الهدنة السياسية في حقيقة الأمر لا تلغي التناقض بين الأحزاب بل توفر إمكانية تنظيم وترشيد هذا التناقض.

* **عقد صفقة سياسية:** لا بد من إجراءات سياسية تمنح (الهدنة السياسية) مضمونها وهذا يفترض بناء صفقة سياسية بين السلطة السياسية والمعارضة السياسية التي تؤسس لعملية انتقال ديمقراطي يحظى بالتوافق والإجماع بين القوى المختلفة والأساسية للمجتمع السياسي.

لا يمكن لهذه الصفقة أن تكون تاريخية ومرادفة للتغيير السياسي في تونس إلا إذا أمكن إنجاز ثلاث مهمات سياسية:

أ- فتح المجال السياسي:

والهدف من ذلك هو إرساء البنى التحتية للنظام الديمقراطي أي إيجاد تعاقد سياسي بين السلطة والمعارضة على إنجاز انتقال سلمي خال من الصراع نحو بناء نظام ديمقراطي.

ب- تصحيح هياكل النظام السياسي القائم:

إن المدخل الصحيح لذلك هو مدخل التوافق على ترتيبات سياسية ينظم بها النظام السياسي التونسي وهو التوافق المبني على الحوار الوطني وهو خيار وحيد أمام النخب الحاكمة كي تظفر لنفسها ببعض الشرعية. (محمد، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994)

ج- إعادة صياغة مصادر شرعية السلطة:

ويكون ذلك عن طريق إعادة صوغ مصادر شرعية السلطة الحاكمة في تونس، والتي هي مستمدة من إرادة الشعب، ومن التوافق الوطني العام والتي تعد بمثابة التتويج الفعلي لبناء عملية الانتقال الديمقراطي، ومن دونها لن تكون الإجراءات الديمقراطية الأخرى أكثر من مخادعة وتحايل على التغيير الديمقراطي. (محمد، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994)

ثانيا: على صعيد الحريات والسياسات الحكومية.

تجدر الإشارة على أنه هناك وجود عامل مهم وأساسي من العوامل التي تعيق تطور التجربة الديمقراطية في تونس. فليس من الممكن الحفاظ على وتيرة ثابتة للديمقراطية إلا بالنجاح في إيجاد حلول ناجعة للمشاكل الكبرى غير السياسية والمقصود بذلك المشاكل الاقتصادية والاجتماعية دون أن ننسى الحريات وهذا ما سوف يجيب عنه الباحث في هذا المطلب بالتفصيل.

1- على مستوى مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية والحريات:

أ- المجتمع المدني:

لتفعيل الدور الحقيقي للمجتمع المدني في تونس لتحقيق الإصلاح الديمقراطي يستلزم توافر الاعتبارات التالية
* لا بد من تطوير الجانب القانوني والتشريعي لعمل منظمات المجتمع المدني من خلال توفير التمويل الكافي. (مصطفى، 2009-2010)

* إعطاء الفرصة لجميع المواطنين الراغبين في تأسيس جمعيات أهلية، أو الانضمام لها بيسر دون عراقيل من خلال التحايل على القانون

* لا بد على مؤسسات المجتمع المدني التوجه بنشاطها الى كافة قطاعات المجتمع خاصة الطبقة المهمشة، والتي تعتبر أكبر شريحة احتياجا لهذه الجمعيات.

ب- الأحزاب السياسية:

تعتبر الأحزاب السياسية تنظيما مؤسسيا يسعى لاكتساب القوة والوصول الى السلطة لتطبيق مبادئها، إما بهدف المشاركة في الحياة السياسية أو ضبط السلطة ومراقبة الحكومة ونقدها، وهي آلية الديمقراطية من خلال تداول السلطة. (مصطفى، 2009-2010)

وانطلاقا من كل هذا وجب على الأحزاب السياسية في تونس لعب الدور المنوط بها السالف الذكر من خلال إنجاح عملية التحول الديمقراطي وهذا عن طريق تبني وطرح ومناقشة وكذا نقد السياسات الحكومية والتنمية نقدا بناءا يتماشى مع تطلعات الشعب التونسي.

ج- الحريات:

احتل مفهوم حرية الرأي والتعبير مساحة هامة من اهتمام الباحثين، وقد جاء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مؤيدا لهذا الحق في مادته التاسعة عشر (19) حيث نصت على أن لكل إنسان الحق في اعتناق الآراء دونما مضايقة، والتعبير عنها بأية وسيلة ودونما اعتبار للحدود، كما كرس العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية هذا الحق، وفي ذات السياق عبر الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب الصادر عام 1981 عن اهتمامه بحرية الرأي والتعبير حيث جاء في نص المادة 09 منه على أنه

يحق لكل فرد أن يعبر عن أفكاره وينشر آرائه في إطار القوانين واللوائح ، كما نصت المادة 23 من مشروع الميثاق العربي لحقوق الإنسان على أن للأفراد من كل دين الحق في التعبير عن أفكارهم عن طريق القيادة أو الممارسة أو التعليم ، بغير إخلال بحقوق الآخرين ، ولا يجوز فرض أي قيود على قيود حرية العقيدة والفكر والرأي إلا مما نص عليه القانون .

ويوضح الباحث عمر مرزوقي أن حرية التعبير والرأي وفقا للنصوص الدولية تتضمن الحق في تلقي وإرسال المعلومات من خلال وسائل الإعلام المختلفة بحرية، وترتبط حرية الرأي والتعبير ارتباطا وثيقا للغاية بالممارسات الحاكمة لوسائل الإعلام كافة ومنها بالطبع ضمانات حرية الصحافة المقروءة والمسموعة والمرئية.

يرى الباحث عمر مرزوقي أن حرية الرأي والتعبير جزء من نسيج الحرية وأحد أهم مكونات الديمقراطية، فضلا على أن الحرية تعد حاجة حيوية للإنسان، ولذلك فقدتها قاد الشعوب إلى إحداث ثورات عدة شهدتها التاريخ البشري، كما أن حرية الرأي والتعبير هي أداة لصياغة المواقف والحكم والبرامج، وأداة للإعراب عن الرأي ووسيلة للحوار والنقاش والاستطلاع والاستفتاء، والرفض والقبول، والنقد والمساجلة والمطالبة، وأدواتها معروفة وكثيرة، ويمكن اختزالها في مفهوم الكلمة قولاً ونشراً للكتاب والخطاب المباشر وغير المباشر، وكل وسائل الإعلام المختلفة من صحافة وإذاعة وتلفزة. (عمر، 2012)

ومن شأن حرية الرأي والتعبير إذا ما تم التمكين لها أن تزيل القيود التي تمارس على الأفراد والجماعات لإيصال أفكارهم بالآخرين عن طريق جمع أشكال الاتصال المختلفة ومنها الاتصال الشخصي، حرية إصدار ونشر مواد مكتوبة مثل الكتب الصحف والمجلات، الرسوم والصور والوسائل السمعية، وأخيرا تنمية أشكال الفن التقليدي والرسم والنحت والموسيقى وما يتعلق بالإبداع السينمائي.

وتعد الصحافة أحد القنوات الأساسية في صناعة الرأي إذ تعد مطلبا ضروريا لكل مجتمع، ويرجع ذلك لأسباب عديدة تتعلق بعضها بمصلحة الفرد وغيرها بالمصلحة العامة، في حين يرتبط بعضها الآخر بالسياسات العامة أو سياسة تنمية الديمقراطية (بوجه خاص) (عمر، 2012)

ففي تونس تمثل في الوعي المتنامي لدى التونسيين والتونسيات بحقوقهم في الكرامة والتخلص من كل المكبات وممارسة الهيمنة والتسلط واستعدادهم للتضحية في سبيل ذلك، وقد توافرت لهم القاعدة التاريخية والمرجعيات المدنية الكبرى والأرضيات الأولية للنضال السلمي، فأمتلك بذلك أفراد المجتمع التونسي مقومات تاريخية، ومقومات حديثة من أجل صناعة المستقبل المدني لتونس الديمقراطية المعاصرة.

2- على مستوى السياسات الداخلية للحكومة:

شكل الملف الأمني وملف الإنعاش الاقتصادي أولوية من أولويات الرئيس التونسي المنتخب الباجي قايد السبسي، فقد تواعد من خلال خطابه القضاء على العنف وتوطيد الوحدة الوطنية، وتدعيم المشروع الديمقراطي، وتعميقه من خلال دعم

الأحزاب والمؤسسات السياسية وتكريس العدالة ودولة الحق والقانون، وتعزيز تنمية وسائل الإعلام وتحسين ظروف المعيشة للمواطن التونسي .

فالسياسات الحكومية عامة هي وسيلة لتكيف النظام مع مستجدات البيئة المحلية والدولية وفي حالة النظام السياسي التونسي فان السياسات والبرامج المنتهجة منذ الاستقلال إلى قيام الثورة التونسية عززت تموقع أتباع النظام ومؤيديه على الساحة السياسية والاقتصادية، وكونت فرصة لجماعات المصالح المختلفة، مستفيدة من جو الفساد السائد لتحقيق مصالحها على حساب الأهداف الكبرى للوطن. (مصطفى، 2009-2010)

فالسياسات الحكومية المعتمدة بعد سقوط نظام بن علي في ترسيخ الحكم الراشد لا يكفي بل لا بد من تجديد النخب وإحداث قطيعة نهائية مع الموروث التاريخي كأساس للسلطة في تونس، وإجراء إصلاحات وتعديلات اقتصادية واسعة النطاق من أجل رفع مستويات النمو، ومن ثم مواجهة الأزمات الاقتصادية التي قد تمس باستقرار الأوضاع السياسية والاجتماعية. ويرى الباحث في هذا الصدد انطلاقا ما تم التطرق إليه في هذا الموضوع أنه يتوجب على النظام السياسي التونسي لتحقيق وتجسيد سياسة حكومية رشيدة أن تراعي تطلعات المواطن التونسي، من خلال تجسيد ما يلي:

فيما يتعلق بالمؤسسات السياسية: لا بد من حرص القيادة الجديدة على إضفاء المصداقية على المؤسسات السياسية وذلك عن طريق تفعيل دورها وصدقية تمثيلها للمواطنين، وكذا حرصها على ضمان شفافية العملية الانتخابية بوصفها الوسيلة الأمثل لإنجاح هذه المؤسسات .

فيما يتعلق بالمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية:

فأول المخاوف هو تأثير رموز النظام القديم خاصة في الريف، بالإضافة إلى سطوة حكم مستبد استمر لمدة 23 عاماً في الحكم كانت مبنية على قوة عشائرية مبنية على عائلات سبع، بالإضافة إلى تغلغل النظام في البنية الاجتماعية والإدارية مثل النظام الإخطبوط الذي مد أذرعه إلى جميع القطاعات، إضافة إلى ذلك لا يقتصر الأمر على رجال النظام السابق، فقد وضع بن علي أيضا سلسلة من القوانين والإجراءات الإدارية التي تمنع تقدم أي إصلاح وأن الطريقة الوحيدة لتجاوزها هو اللجوء إلى الفساد، هذا ولا زالت الأذهان والنفسيات مجبولة على الواقع المشوه الذي خلفه نظام الاستبداد، فالإعلام لا زال يشوه الحقائق وإن السلمية التي طبعته المرحلة الانتقالية خاصة اتجاه عناصر النظام القديم شجعت هؤلاء على الظهور ولكن تبقى القوى الثورية تراهن على وعي الشعب التونسي الذي عاقب هذه الفئة بالتصويت لصالح الثورة. (المنصف ، ط. 1، 2014)

إذ يتوجب على القيادة الجديدة تجسيد المشاريع في إطار برنامجها:

• برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:

قد يكون من المفيد في هذا الصدد إلى التنويه على أنه من الملاحظ في تونس سواء قبل الثورة أو بعدها ارتفاع في معدلات البطالة، والتي تعد من أخطر وأعقد المشاكل التي تعاني منها، وهي ما أثرت سلباً على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية مما انعكست على الوضع السياسي والأمني وهذا ما يحتم على الحكومة من خلال تجسيد برامجها تبني إصلاحات جذرية هيكلية تساهم في تحقيق التوازن الجهوي والحد أو التقليل من معدلات البطالة التي كانت سبباً في اشتعال فتيل الثورة التي كانت سبباً في رحيل نظام بن علي الذي عمر طويلاً من خلال العمل على حماية مؤسسات الدولة من كل أسباب ومظاهر الفساد السياسي والإداري، وذلك من خلال الاهتمام بأخلاقيات المواطنة الصالحة .

الخاتمة:

طرحنا هذه الدراسة موضوعاً موسوماً بـ: آفاق التحول الديمقراطي في تونس بعد 2010، وقد انطلقت من طرح إشكالية رئيسية تمت صياغتها على النحو التالي:

هل استطاعت الثورة وتحولاتها في تونس بعد 2010 تحقيق ما طرحته من تصورات وأهداف للتغيير السياسي لأجل الانتقال والتحول الديمقراطي المنشود؟

إن الأحداث والمجريات التي وقعت خلال المرحلة الانتقالية تؤكد على أن هذه المرحلة عرفت العديد من الأزمات والانتكاسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، وذلك راجع إلى الصراعات التي عرفها المجلس التأسيسي، بسبب عدم اتفاق القوى الثورية على أهم مبادئ سير المرحلة الانتقالية، الأمر الذي ولد أزمة شرعية تأسيسية التي أدت إلى تأزم الوضع، وعرقلة المسار الديمقراطي.

إلا أنه وعلى الرغم من كل هذا، يمكن القول إن تونس نجحت في تجاوز هذه التحديات من خلال تحول ديمقراطي حقيقي، تمثلت ملامحه في إقرار دستور جديد لتونس، وإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية نهاية 2014، وانتخابات بلدية منتصف 2018، معلنة بذلك القطيعة مع النظام السابق ودخول مرحلة جديدة.

- استطاعت تونس أن تصنع لنفسها ما يعرف "بالاستثناء العربي" حيث كانت البلد العربي الوحيد الذي نجحت فيه الثورة، وأنجزت مسلسل التحول الديمقراطي بكافة حلقاته دون صدمات أو حروب أهلية، كما شهدت بعض الدول العربية التي وقعت فيها الثورة مثل سوريا واليمن.....

- السعي إلى تحقيق التداول السلمي على السلطة، وهي من أهم المعايير لوجود نظام ديمقراطي والتي يقصد بها وجود آلية لانتقال المنصب السياسي.

- على النخب السياسية التونسية تفعيل دورها وتصويب نظمها نحو المجتمع والنخب أكثر من مصالحها الحزبية حيث كثرت الأصوات التي وصفت النخب بالمقصرة، وأن وظيفتها أصبحت بعد بلورة المؤسسات في الدولة لا تتعدى كونها جهات تؤدي أدوار حزبية تقوم على المحاصصة وتقاسم المناصب والصلاحيات.

- ينبغي تعزيز مشاركة الشباب في الحياة السياسية من خلال تجسيد رغبتهم في المشاركة في اتخاذ القرار.

- الفصل بين السلطات والذي يشكل حجرا أساسيا للتحويل السياسي، حتى تتم الرقابة والمساءلة وعدم الاحتكار لسلطة واحدة مع باقي السلطات.

وعلى ضوء هذه الإجابة تتأكد للباحث صحة الفرضية المطروحة، إن إحداث تحول ديمقراطي حقيقي في تونس يشكل مدخلا رئيسيا للخروج من حالة العجز الديمقراطي في المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وكذا وجود قوى ديمقراطية فاعلة من النخب السياسية والثقافية، وأحزاب المعارضة والتنظيمات الفاعلة في المجتمع المدني

قائمة المراجع:

• المؤلفات:

- العابدي، محمد جابر (1994)، الديمقراطية وحقوق الانسان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- حيدر، علي (2011)، الثورات العربية: الأسباب والسيناريوهات المحتملة، كتاب دراسات pdf2011 متوفر على الأنترنت.
- والي، خميس حزام (2003). إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية، ط1، بيروت، مركز دراسات لوحدة عربية.
- النجار، باقر (2004). المجتمع المدني في الوطن العربي: واقع يحتاج إلى إصلاح في المجتمع المدني في البلدان العربية ودوره في الإصلاح، تحرير. ممدوح سالم، ط4، القاهرة، منشورات المنظمة العربية لحقوق الإنسان.

• الأطروحات:

- بلعور، مصطفى (2010). التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية: دراسة حالة النظام السياسي الجزائري 1988-2008، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية غير منشورة. جامعة الجزائر 03: كلية العلوم السياسية والإعلام، الجزائر.
- صحراوي، شهرزاد (2015)، هيكلية التحول في المنطقة المغاربية: دراسة مقارنة تونس، الجزائر، المغرب، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات غير منشورة. جامعة محمد خيضر بسكرة: قسم العلوم السياسية، الجزائر.
- مرزوقي، عمر (2012)، حرية الرأي والتعبير في الوطن العربي في ظل التحول الديمقراطي دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر، أطروحة دكتوراه غير منشورة جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والإعلام، الجزائر.

• المقالات:

- عبد الحليم، إيمان أحمد (ديسمبر 2012)، أزمات متصاعدة: مأزق المرحلة الانتقالية في تونس، مجلة السياسة الدولية.

- مواقع الانترنت:
- سيف الدين، عبد الفتاح (2022-01-15)، مرحلة الانتقال بعد الثورة: بين حسابات الإرادة والإدارة، في موقع الأهرام.